

جاء ذلك في اطار المشاورات التي كان يجريها الليكود مع كتل الائتلاف. ففي لقاء مع كتلة شاس البرلمانية، أوضح شامير انه يجب، أولاً، اسقاط اقتراح حزب «العمل» لحجب الثقة عن الحكومة. ولكنه أكد انه من غير الممكن الاستمرار والحفاظ على الحكومة في وضع يضطر فيه أعضاء الائتلاف، كل اسبوع أو اسبوعين، الى تجنيد عضوي كنيست لانقاذ الحكومة. وأضاف شامير: «هذا وضع لا يمكن تحمّله... ولذا قررت العمل على تقديم موعد الانتخابات الى حزيران (يونيو) المقبل» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/١/٢٦).

وسبق هذا التطور، في موقف شامير، نجاح الليكود في اقناع كتلة تسمويت (مقعدان) بالامتناع عن التصويت على اقتراحات المعارضة لحجب الثقة عن الحكومة، على أساس ان يطرح الليكود، بعد ذلك، مبادرة لتقديم موعد الانتخابات (هأرتس، ١٩٩٢/١/٢٢).

ويمكن الليكود، بفضل تأييد حركة تسمويت للحكومة وامتناع كتلتي هتحياء وموليدت عن التصويت، من اسقاط اقتراحات احزاب المعارضة لحجب الثقة عن الحكومة (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/١/٢٨). وتكثفت، اثر ذلك، الاتصالات بين الليكود وحزب «العمل» للتوصل الى اتفاق حول تحديد موعد للانتخابات المبكرة. وذكرت مصادر صحفية انه أمكن التوصل الى اتفاق بهذا الشأن، تقرر بموجبه اجراء الانتخابات المبكرة في ١٩٩٢/٦/٢٣. وتضمّن الاتفاق المبدئي، بين الليكود وحزب «العمل»، اتفاقاً، أيضاً، على ان ينهي الكنيست الحالي فترة ولايته في منتصف آذار (مارس) الحالي، وألا يستأنف أعماله الا بعد الانتخابات (هأرتس، ١٩٩٢/١/٣٠).

وبعد مصادقة المؤسسات المعنية في كل من الليكود وحزب «العمل» على الاتفاق المتعلق بتقديم موعد الانتخابات، تمّ الاتفاق، أيضاً، بين الحزبين، على تمرير تعديل لقانون الانتخابات، يتمّ بموجبه منح حوالي ٢٦٠ ألف ناخب جديد حق الاقتراع في الانتخابات المقبلة. وهذا الرقم يشمل حوالي ٢٠٠ ألف مهاجر جديد و٦٠ ألفاً ممن سيبلغون الثامنة عشرة من العمر الى حين اجراء الانتخابات. وأوضح رئيس كتلة حزب «العمل» البرلمانية، حاييم

العادية بتاريخ ١٩/١/١٩٩٢)، دعا زعيم حزب «العمل»، شمعون بيرس، في كلمة ألقاها في جلسة مركز حزب «العمل» الى ايقاف مفاوضات السلام، الى حين اجراء الانتخابات العامة للكنيست «لأن مسار السلام سوف يتحوّل في خلال المعركة الانتخابية الى مسرحية» (دافار، ١٩٩٢/١/٢٦). وأثار تصريح بيرس هذا عاصفة شديدة وانتقادات من مختلف الاتجاهات السياسية وحتى داخل حزب «العمل». ووصف شامير أقوال بيرس بأنها «هراء وسخف». وقال انها «تلحق الضرر بعملية السلام التي لم تنطلق بعد». وأضاف شامير: «لقد كنّا حريصين دائماً على بدء المسار والجلوس سوياً، لأنه في اللحظة التي نبدأ فيها، هناك فرصة وأمل في تحقيق نتائج. مع ذلك، هناك من يدعوننا الى وقف العملية. لماذا؟ صحيح اننا على أعتاب اجراء انتخابات؛ ولكن دائماً هناك انتخابات في البلدان الديمقراطية. فهل لهذا السبب يجب ايقاف المفاوضات؟ المفاوضات لن تتوقف» (المصدر نفسه).

كذلك، انتقد اسحق رابين أقوال بيرس، ووصفها بأنها «دعوة بأئسة». وقال رابين ان «الامر الاخير الذي يمكن لحزب 'العمل' ان يقترحه بمبادرة منه، بحكم كونه في المعارضة، هو ايقاف عملية السلام». وأضاف رابين: «لا أؤمن بأن الليكود مؤهل للتقدّم في عملية السلام، ولكن سيكون من غير الصحيح ومضر بالحزب ان يبدو كمن يقترح تجميد العملية السياسية» (المصدر نفسه).

وبدا في وقت مبكر، وقبل ان تحسم مسألة تقديم موعد الانتخابات ان الليكود سوف يحاول الاستفادة من عملية السلام في معركته الانتخابية. ولذا كان المتحدثون باسمه يبرزون اصرار الحكومة على مواصلة عملية السلام والمفاوضات، وكونها فقدت الاكثريّة البرلمانية بسبب التزامها بعملية السلام، على حدّ تعبير الوزير ايهود اولمرت (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١/٢٠).

وواصل شامير احاطة موقفه من موضوع تقديم موعد الانتخابات بالغفوض الى ما قبل الاقتراع على اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة، حيث اقترح، ولأول مرة بشكل علني، اجراء الانتخابات المبكرة في حزيران (يونيو) المقبل.